



المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵢⴰ
رئيس الحكومة
ⵛⵓⵎⵎⵓⵏ ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵢⴰ

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵢⴰ ⵏ
ⵛⵓⵎⵎⵓⵏ ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵢⴰ



الإصلاح المالي بالمملكة المغربية

-وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة نموذجاً-

6-7 أكتوبر/تشرين الأول 2025

طنجة – المملكة المغربية

د. عزيز خلادي

مدير الموارد والشؤون العامة

بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة



محاور العرض:

السياق العام

المرجعية

مقاربة إعداد الإصلاح المالي وتنزيله

مرتكزات الإصلاح المالي

حكامة تنزيل الإصلاح

البرامج والمشاريع المعتمدة من طرف وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

وضع الأهداف والمؤشرات

البرمجة الميزانية المتعددة السنوات ومشروع نجاعة الأداء وتقرير النجاعة

الآليات المصاحبة لتنزيل مقارنة النجاعة

قيادة تنزيل الإصلاح المالي

أولاً:

الإصلاح المالي بالمملكة المغربية

ثانياً:

تنزيل الإصلاح المالي بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة



المحور الأول :

الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة



محاور العرض:

السياق العام

المرجعية

مقاربة إعداد الإصلاح المالي وتنزيله

مرتكزات الإصلاح المالي

حكامة تنزيل الإصلاح

أولاً:
الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



بلوغ أهداف التنمية المستدامة ↗



التقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية ↗



تحدي الانضمام إلى نادي الدول الصاعدة ↗



إعادة النظر في النموذج التنموي ↗



تدبير عمومي جديد يتسم بالنجاعة والفعالية ↗





الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



الانتقال من ثقافة الوسائل إلى منطق
النتائج والنجاعة في الأداء

الحكامة المالية

المسؤولية والمساءلة

✓ ترشيد وعقلنة التدبير المالي

✓ التحكم في النفقات

✓ ضبط التوازن المالي

✓ منطق النتائج

✓ مراقبة حسن الأداء

✓ التقييم

✓ المساءلة والمحاسبة

تضمين المفاهيم الجديدة بالقانون التنظيمي لقانون المالية الصادر سنة 2015

السياق العام



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة



محاور العرض:

السياق العام

المرجعية

مقاربة إعداد الإصلاح المالي وتنزيله

مرتكزات الإصلاح المالي

حكامة تنزيل الإصلاح

أولاً:
الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



القانون التنظيمي لقانون المالية

موضوع القانون رقم 21 في 2011	نسخة التالية
1- الترميم المالي والعمومي للمغرب	2011
2- إصلاح النظام الضريبي	2011
3- إصلاح النظام الضريبي	2011
4- إصلاح النظام الضريبي	2011
5- إصلاح النظام الضريبي	2011
6- إصلاح النظام الضريبي	2011
7- إصلاح النظام الضريبي	2011
8- إصلاح النظام الضريبي	2011
9- إصلاح النظام الضريبي	2011
10- إصلاح النظام الضريبي	2011
11- إصلاح النظام الضريبي	2011
12- إصلاح النظام الضريبي	2011
13- إصلاح النظام الضريبي	2011
14- إصلاح النظام الضريبي	2011
15- إصلاح النظام الضريبي	2011
16- إصلاح النظام الضريبي	2011
17- إصلاح النظام الضريبي	2011
18- إصلاح النظام الضريبي	2011
19- إصلاح النظام الضريبي	2011
20- إصلاح النظام الضريبي	2011
21- إصلاح النظام الضريبي	2011
22- إصلاح النظام الضريبي	2011
23- إصلاح النظام الضريبي	2011
24- إصلاح النظام الضريبي	2011
25- إصلاح النظام الضريبي	2011
26- إصلاح النظام الضريبي	2011
27- إصلاح النظام الضريبي	2011
28- إصلاح النظام الضريبي	2011
29- إصلاح النظام الضريبي	2011
30- إصلاح النظام الضريبي	2011
31- إصلاح النظام الضريبي	2011
32- إصلاح النظام الضريبي	2011
33- إصلاح النظام الضريبي	2011
34- إصلاح النظام الضريبي	2011
35- إصلاح النظام الضريبي	2011
36- إصلاح النظام الضريبي	2011
37- إصلاح النظام الضريبي	2011
38- إصلاح النظام الضريبي	2011
39- إصلاح النظام الضريبي	2011
40- إصلاح النظام الضريبي	2011
41- إصلاح النظام الضريبي	2011
42- إصلاح النظام الضريبي	2011
43- إصلاح النظام الضريبي	2011
44- إصلاح النظام الضريبي	2011
45- إصلاح النظام الضريبي	2011
46- إصلاح النظام الضريبي	2011
47- إصلاح النظام الضريبي	2011
48- إصلاح النظام الضريبي	2011
49- إصلاح النظام الضريبي	2011
50- إصلاح النظام الضريبي	2011
51- إصلاح النظام الضريبي	2011
52- إصلاح النظام الضريبي	2011
53- إصلاح النظام الضريبي	2011
54- إصلاح النظام الضريبي	2011
55- إصلاح النظام الضريبي	2011
56- إصلاح النظام الضريبي	2011
57- إصلاح النظام الضريبي	2011
58- إصلاح النظام الضريبي	2011
59- إصلاح النظام الضريبي	2011
60- إصلاح النظام الضريبي	2011
61- إصلاح النظام الضريبي	2011
62- إصلاح النظام الضريبي	2011
63- إصلاح النظام الضريبي	2011
64- إصلاح النظام الضريبي	2011
65- إصلاح النظام الضريبي	2011
66- إصلاح النظام الضريبي	2011
67- إصلاح النظام الضريبي	2011
68- إصلاح النظام الضريبي	2011
69- إصلاح النظام الضريبي	2011
70- إصلاح النظام الضريبي	2011
71- إصلاح النظام الضريبي	2011
72- إصلاح النظام الضريبي	2011
73- إصلاح النظام الضريبي	2011
74- إصلاح النظام الضريبي	2011
75- إصلاح النظام الضريبي	2011
76- إصلاح النظام الضريبي	2011
77- إصلاح النظام الضريبي	2011
78- إصلاح النظام الضريبي	2011
79- إصلاح النظام الضريبي	2011
80- إصلاح النظام الضريبي	2011
81- إصلاح النظام الضريبي	2011
82- إصلاح النظام الضريبي	2011
83- إصلاح النظام الضريبي	2011
84- إصلاح النظام الضريبي	2011
85- إصلاح النظام الضريبي	2011
86- إصلاح النظام الضريبي	2011
87- إصلاح النظام الضريبي	2011
88- إصلاح النظام الضريبي	2011
89- إصلاح النظام الضريبي	2011
90- إصلاح النظام الضريبي	2011
91- إصلاح النظام الضريبي	2011
92- إصلاح النظام الضريبي	2011
93- إصلاح النظام الضريبي	2011
94- إصلاح النظام الضريبي	2011
95- إصلاح النظام الضريبي	2011
96- إصلاح النظام الضريبي	2011
97- إصلاح النظام الضريبي	2011
98- إصلاح النظام الضريبي	2011
99- إصلاح النظام الضريبي	2011
100- إصلاح النظام الضريبي	2011

الخطابات الملكية السامية



الجهوية المتقدمة



دستور المملكة 2011



- تقوية نجاعة التدبير العمومي؛
- تحسين شفافية المالية العمومية؛
- إرساء مبادئ وقواعد التوازن المالي؛
- تعزيز دور البرلمان في مناقشة الميزانية ومراقبة المالية العمومية

- تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى:
 - تشجيع الاستثمار؛
 - تحسين الأداء العمومي؛
 - تحسين جودة الخدمات العمومية

- إدراج البعد الجهوي بالميزانية والتشجيع على التدبير اللامركز للموارد من خلال تخصيص اعتمادات ميزانية لجهة.

- إرساء مبادئ الحكامة الجيدة ومأسسة مبادئ الشفافية والمساءلة والمحاسبة،
- تكريس الحكامة المالية من خلال حكمة الإنفاق العمومي.

المرجعية



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة



محاور العرض:

السياق العام

المرجعية

مقاربة إعداد الإصلاح المالي وتنزيله

مرتكزات الإصلاح المالي

حكامة تنزيل الإصلاح

أولاً:
الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



اعتماد مقارنة مبنية على التدرج

التكريس

-مواصلة تنزيل المقتضيات الجديدة للقانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية وفق منهجية التدرج المعتمدة ابتداء من فاتح يناير 2016 إلى غاية فاتح يناير 2020.
-إصدار القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية في 2 يونيو 2015

2015

التجريب

إطلاق المرحلة التجريبية الأولى للميزانية الهيكلية حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الأداء

2014

برمجة متعددة السنوات

إدراج بعد البرمجة الميزانية المتعددة السنوات من خلال تجربة وضع إطار للنفقات على المدى المتوسط محدد في ثلاث سنوات

2009

مواصلة تنزيل الإصلاح

-تطبيق مبدأ شمولية الاعتمادات على مستوى الميزانية العامة للدولة للتوفيق بين الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية
-تحميل الأمرين بالصرف مسؤولية تدبير الميزانية وتقييم النتائج، مع نهج أساليب الضبط والترشيد والشفافية في الإنفاق العمومي،
-تكييف وملاءمة مسلسل الميزانية مع اللاتركيز المالي-التعاقد على برامج بأهداف ومؤشرات مرقمة-ملاءمة الأنظمة المعلوماتية مع التوجه الجديد: نظام التدبير المندمج للنفقات
-الشروع في القيام بافتحاصات نجاعة الأداء لضمان نجاح التوجه الجديد لتدبير الميزانية المبنية على نجاعة الأداء

2008-2002

الانطلاقة

انطلاق تجربة الإصلاح الميزانية المبنية على النتائج.

2001



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة



محاور العرض:

السياق العام

المرجعية

مقاربة إعداد الإصلاح المالي وتنزيله

مرتكزات الإصلاح المالي

حكمة تنزيل الإصلاح

أولاً:
الإصلاح المالي بالمملكة المغربية

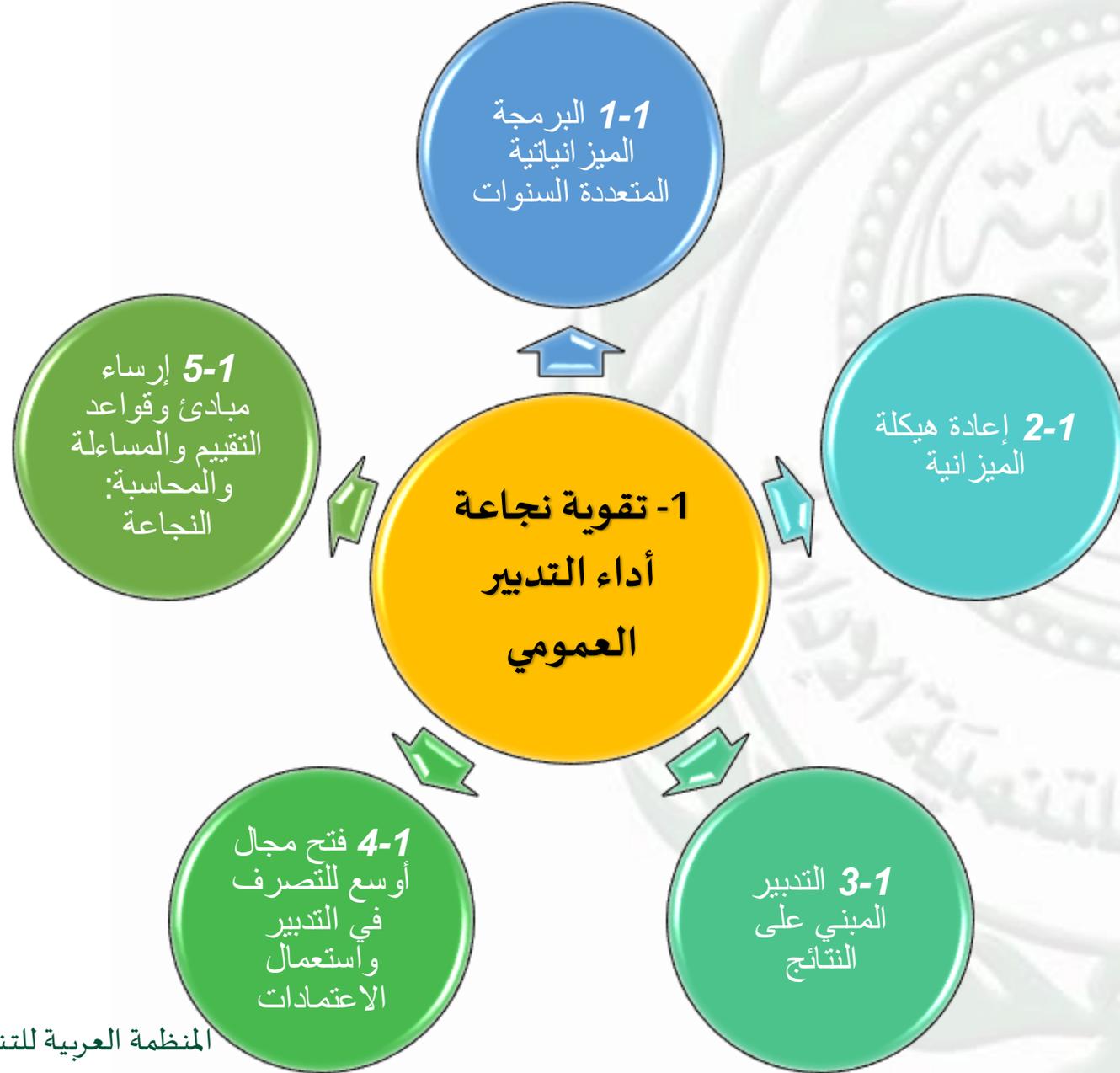


الإصلاح المالي بالمملكة المغربية





الإصلاح المالي بالمملكة المغربية





الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



1- تقوية نجاعة أداء التدبير العمومي

1-2 إعادة هيكلة الميزانية:

1-1 البرمجة الميزانية المتعددة السنوات:

- الانتقال من مقارنة معيارية للنفقات إلى برمجة مشاريع وعمليات مع اعتبار البعد الجهوي
- تبسيط الهيكلة والمقروئية

- توضيح الرؤية الاستراتيجية للحكومة على المدى المتوسط لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد
- تحديد أولويات السياسات العمومية والعمل على انسجامها وتناسقها وضمان التقائتها

سنة 2025:

سنة 2013:

577 مشروعا و120 برنامجا

1055 فقرة و258 مادة



الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



1- تقوية نجاعة أداء التدبير العمومي

4-1 فتح مجال أوسع للتصرف في التدبير واستعمال الاعتمادات:

- إمكانية إعادة توزيع الاعتمادات في حدود 10 % بين البرامج
- إمكانية إعادة توزيع الاعتمادات غير محدودة بين الجهات بالنسبة لنفس البرنامج
- حرية تامة لإعادة توزيع الاعتمادات بين مشاريع وعمليات نفس البرنامج ونفس الجهة وبين السطور الميزانية لبرنامج المشروع أو العملية.

3-1 التدبير المبني على النتائج:

اعتماد برامج تترجم استراتيجيات مختلفة
الوزارات مع تحديد أهداف قابلة
للقياس بمؤشرات مرقمة

منجزات 2025

770 مؤشرا لنجاعة الاداء
370 هدف
120 برنامج



الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



1- تقوية نجاعة أداء التدبير العمومي

1-5 إرساء مبادئ وقواعد التقييم والمساءلة والمحاسبة: النجاعة

كل قطاع وزاري مطالب بإعداد مشروع نجاعة الأداء الذي يرافق مشروع ميزانية الوزارة عند مناقشتها ويتضمن:

- لمحة عن استراتيجية القطاع واستراتيجيات البرامج
- الاعتمادات المرصودة للبرامج
- أهداف كل برنامج
- المسؤولين عن البرامج
- مؤشرات قياس نجاعة الأداء

كل قطاع وزاري مطالب بإعداد تقرير نجاعة الأداء

- مقارنة بين المنجزات والمقترحات وتقديم مستوى بلوغ الأهداف مع توضيح الفوارق
- تجميع تقارير نجاعة الأداء لمختلف القطاعات الوزارية في تقرير شامل، يتم إعداده من طرف وزارة الاقتصاد والمالية يرافق مشروع قانون التصفية عند تقديمه للبرلمان.



الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



2- إرساء مبادئ وقواعد التدبير المالي وتعزيز الشفافية العمومية

1-2 وضع قواعد مالية جديدة لضبط التوازن المالي

مقتضيات جديدة لضبط نفقات الموظفين

- إدراج مساهمة الدولة المتعلقة بالحماية الاجتماعية والتقاعد ضمن نفقات الموظفين
- برمجة وترخيص تنفيذ إجراءات مراجعة الأجور خلال السنة يتم في إطار القانون المالي للسنة المعنية
- إعادة انتشار المناصب بين القطاعات الوزارية

ضبط ترحيل اعتمادات الاستثمار

- تحديد المبلغ الأقصى لترحيل اعتمادات الاستثمار في 30% من الاعتمادات المفتوحة برسم السنة الموالية
- إمكانية تخفيض نسبة 30% بقانون مالي

منع كلي لوضع نفقات تكتسي طابع التسيير بميزانية الاستثمار

- ضمان الضبط الجيد لنفقات التسيير
- ضمان شفافية الميزانية

عقلنة إحداث مرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة والحسابات المرصدة لأمر خصوصية :

سنة 2025: 171 مرفقا و65 حسابا بالنسبة للسنة 2024

سنة 2016: 204 مرفقا و76 حسابا



الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



2- إرساء مبادئ وقواعد التدبير المالي وتعزيز الشفافية العمومية

اعتماد فرضيات اقتصادية واقعية ومبررة وتشكل القاعدة الأساسية لإعداد مشروع القانون المالي

إعداد قانون مالي تعديلي في حالة حدوث تغيرات مهمة على مستوى أولويات وفرضيات القانون المالي

اعتماد محاسبة عامة (Comptabilité Générale) ومحاسبة تحليلية للتكاليف

تصديق المجلس الأعلى للحسابات على تطابق حسابات الدولة مع القانون وعلى صدقية المعطيات

2-2 تقوية
صدقية الميزانية
والمحاسبة



الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



3- تقوية دور مراقبة البرلمان للمالية العمومية

1-3 إغناء وتنوع المعطيات المقدمة للبرلمان

وثائق مرافقة لمشروع قانون التصفية

- ✓ الحساب العام للدولة
- ✓ ملحق يتعلق بالاعتمادات الإضافية المفتوحة
- ✓ التقرير السنوي حول نجاعة الأداء
- ✓ تقرير افتتاح نجاعة الأداء
- ✓ تقرير حول الموارد المصدرة للجماعات الترابية

الوثائق المرافقة لقانون المالية السنوي

1. مذكرة تقديم مشروع قانون المالية
2. التقرير الاقتصادي والمالي
3. تقرير حول النفقات الجبائية
4. تقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية
5. تقرير حول مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة
6. تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة
7. تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع
8. تقرير حول الدين العمومي
9. تقرير حول الموارد البشرية
10. تقرير حول المناقصة
11. مذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة
12. تقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار
13. مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار

وثائق مرافقة لمشاريع ميزانيات القطاعات الوزارية

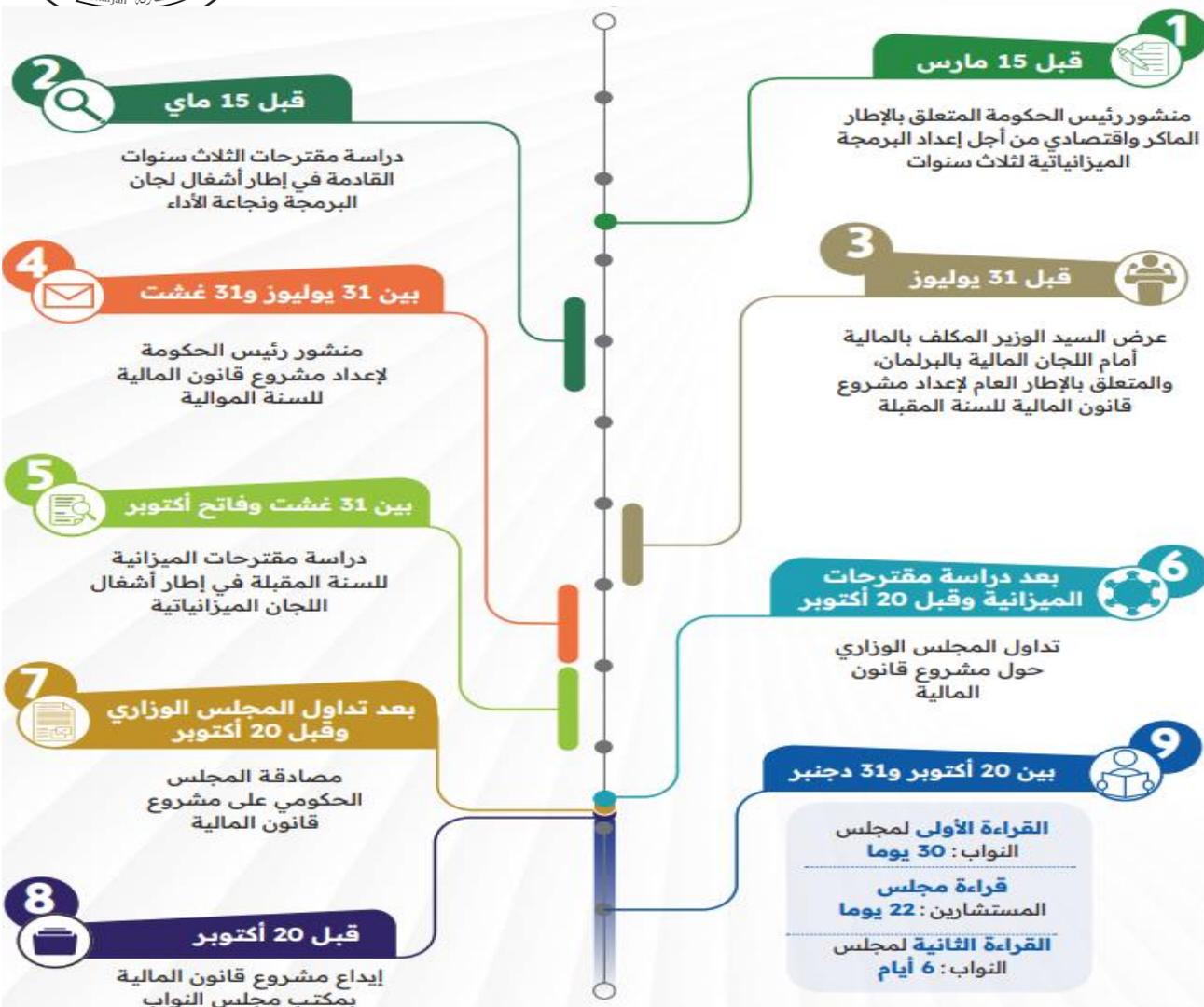
- ❖ مشاريع النجاعة والبرمجة الميزانية لثلاث سنوات للقطاعات الوزارية
- ❖ البرمجة الميزانية لثلاث سنوات الخاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية



الإصلاح الميزانياتي بالمملكة المغربية

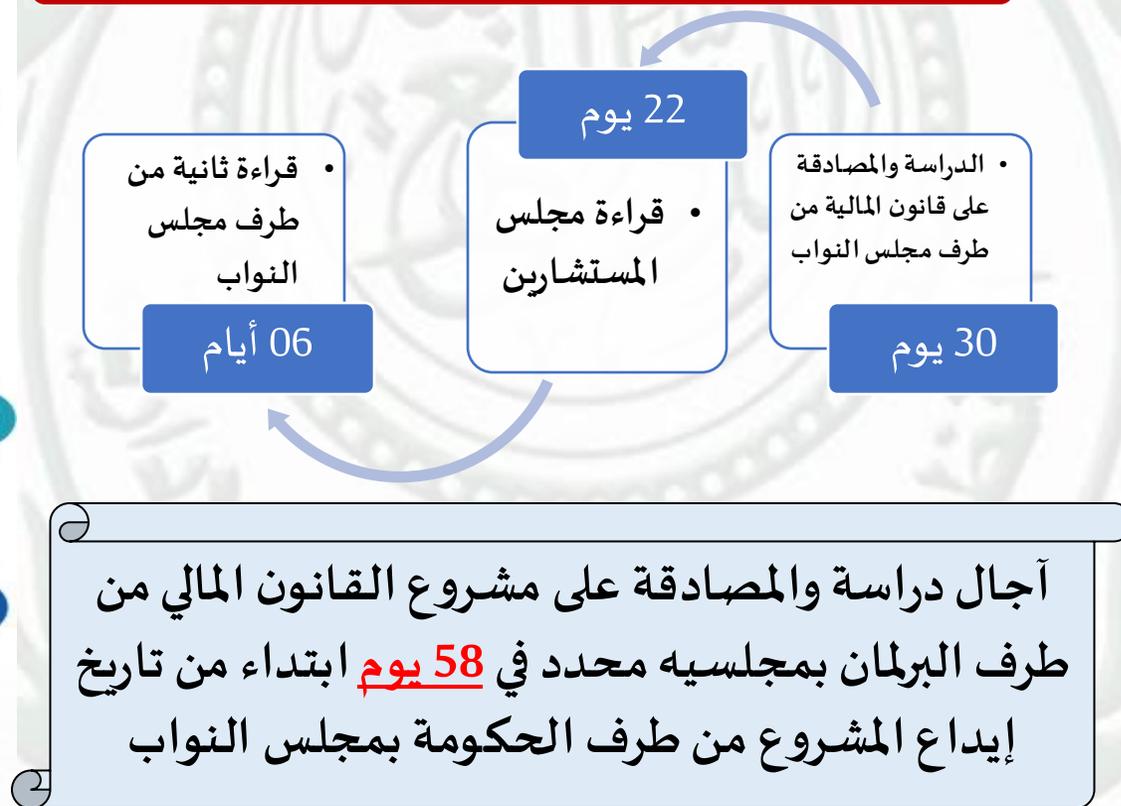


مراحل الاعداد والمصادقة على مشروع قانون المالية



3- تقوية دور مراقبة البرلمان للمالية العمومية:

2-3 تحديد جدولة زمنية لدراسة مشروع قانون المالية ومناقشته



منذ 2016 إلى يومنا، تمت المصادقة على **10** قوانين مالية وقانون مالية **واحد** معدل (2020) فيما تم إقرار **8** قوانين تصفية لتنفيذ قوانين المالية 2018-2023.



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة



محاور العرض:

السياق العام

المرجعية

مقاربة إعداد الإصلاح المالي وتنزيله

مرتكزات الإصلاح المالي

حكمة تنزيل الإصلاح

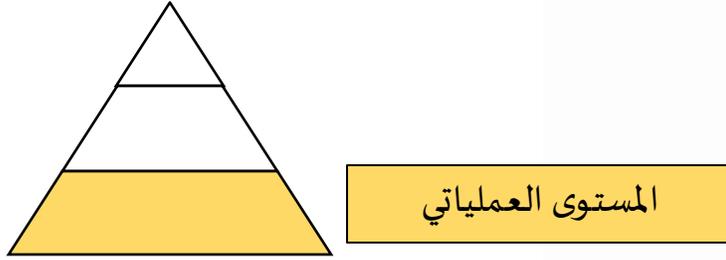
أولاً:
الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



الإصلاح المالي بالمملكة المغربية



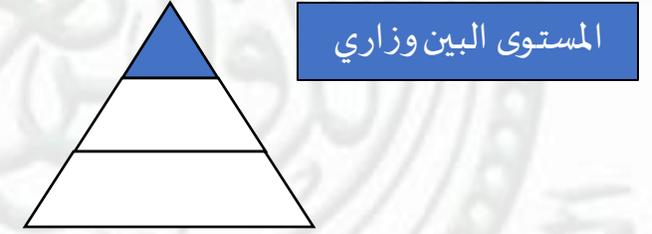
نظام الإشراف والتتبع



- احداث وحدة "نجاعة" بمديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، مكلفة بتنسيق مع مختلف مديريات وزارة الاقتصاد والمالية، بالإشراف على الإصلاح وتنشيطه،
- احداث مجموعة المشروع متفرغة لتتبع تنزيل الإصلاح على مستوى كل قطاع وزاري



- احداث لجنة الإشراف الوزاري: يرأسها السيدة الكاتب(ة) العام(ة) للوزارة وتضم المدراء المركزيين للوزارة
- الغاية: تتبع تفعيل وتنزيل الإصلاح المالي على مستوى القطاعات الوزارية



- احداث لجنة استراتيجية بين وزارية : تسهر على القيادة الاستراتيجية لعملية تنزيل الإصلاح المالي تضم السادة الكتاب العامون للقطاعات الوزارية والسيد الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية
- الغاية: ضمان التنسيق والانسجام الجيد بين مختلف القطاعات الوزارية



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة



المحور الثاني :

تنزيل الإصلاح المالي بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة



محاور العرض:

البرامج والمشاريع المعتمدة من طرف الوزارة

وضع الأهداف والمؤشرات

البرمجة الميزانية المتعددة السنوات

الآليات المصاحبة لتنزيل مقاربة النجاعة

قيادة تنزيل الإصلاح المالي

ثانيا:

تنزيل الإصلاح المالي بوزارة الانتقال
الرقمي وإصلاح الإدارة



تنزيل الإصلاح المالي بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة



1- البرامج والمشاريع المعتمدة من طرف وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

- المشروع 10: الإشراف والدعم والمواكبة
- المشروع 20: تثمين الموارد البشرية
- المشروع 30: تجويد الخدمات الإدارية
- المشروع 40: الحكامة والتنظيم
- المشروع 60: استعمال الامازنغية بالإدارات العمومية

- المشروع 10: الإشراف والدعم والمواكبة
- المشروع 20: تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي

البرنامج رقم 124:

"إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية"
تكليف السيدة مديرة تنظيم الإدارة مسؤولة

البرنامج رقم 429:

"الانتقال الرقمي"

تكليف السيدة مديرة البنيات السحابية وترحيل
الخدمات مسؤولة



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة



محاور العرض:

البرامج والمشاريع المعتمدة من طرف الوزارة

وضع الأهداف والمؤشرات

البرمجة الميزانية المتعددة السنوات

الآليات المصاحبة لتنزيل مقاربة النجاعة

قيادة تنزيل الإصلاح المالي

ثانيا:

تنزيل الإصلاح المالي بوزارة الانتقال
الرقمي وإصلاح الإدارة



تنزيل الإصلاح المالي بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة



2- وضع أهداف ومؤشرات

وضع أهداف ومؤشرات البرامج من طرف المسؤولين عن البرامج بتنسيق مع الفاعلين ووحدة مراقبة التدبير

المؤشرات الفرعية	المؤشرات	الأهداف	البرنامج
	مؤشر 1.1.124: عدد الإجراءات والتدابير المتخذة لإرساء نظام التدبير بالكفاءات	الهدف 1.124 التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات .	124: إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية مسؤولة البرنامج السيدة مديرة تنظيم الإدارة
	مؤشر 2.1.124: نسبة النساء المعينات في المناصب العليا ومناصب المسؤولية برسم المناصب المفتوحة خلال السنة.		
	مؤشر 1.2.124: نسبة إنجاز الإجراءات اللازمة لتفعيل خارطة طريق اللاتمرکز الإداري	الهدف 2.124 تحسين وتوسيع وتنوع تقديم الخدمات العمومية.	
مؤشر 1.2.2.124: نسبة احترام المواقع النموذجية لمعايير النظام المرجعي للاستقبال	مؤشر 2.2.124: نسبة إنجاز الوحدات النموذجية وفق النظام المرجعي لاستقبال ولضمان مساواة ولوج الأشخاص للمرافق العمومية.		
مؤشر 2.2.2.124: نسبة التطبيق الفعلي للمعايير المتعلقة بالتنوع والأشخاص ذوي الحركة المحدودة على مستوى الوحدات النموذجية للاستقبال.			
	مؤشر 3.2.124: عدد القرارات الإدارية المبسطة		
	مؤشر 4.2.124: نسبة الامتثال لمعايير المشاركة والاعداد والتنفيذ المشترك لخطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة.		
	المؤشر 1.3.124: عدد الإجراءات المتخذة لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية	الهدف 3.124: تعزيز استعمال الامازيغية في الإدارات العمومية	
مؤشر 1.2.3.124: عدد الموظفين المستفيدين من تقوية القدرات الامازيغية	المؤشر 2.3.124: عدد الموظفين الذين تمت تقوية قدراتهم في الأمازيغية.		
	المؤشر 1.4.124: نسبة نجاعة تدبير المكتبيات	الهدف 4.124: التدبير الأمثل للمصالح وتجويد خدمات الدعم بالوزارة	
	المؤشر 2.4.124: معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات		
	المؤشر 3.4.124: معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية		
	مؤشر 1.3.4.124: نسبة ولوج النساء إلى التكوين.		
	المؤشر 4.4.124: نسبة نجاعة التدبير الطاق.		

- 4 أهداف
- 12 مؤشر
- 4 مؤشرات فرعية



تنزيل الإصلاح المالي بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة



2- وضع الأهداف والمؤشرات

وضع أهداف ومؤشرات البرامج من طرف المسؤولين عن البرامج بتنسيق مع الفاعلين ووحدة مراقبة التدبير

المؤشرات الفرعية	المؤشرات	الأهداف	البرنامج
	مؤشر 1.1.429 : عدد المساطر الإدارية التي تمت مواكبة رقمتها	هدف 1.429 : تسريع رقمنة الخدمات العمومية Accélération de la digitalisation des services publics	429 : الانتقال الرقمي
	مؤشر 2.1.429 : عدد المستفيدين بالإدارات العمومية من التكوين والتحسيس في مجال الرقمنة		
	مؤشر 1.2.1.429 : نسبة المستفيدات بالإدارات العمومية من التكوين والتحسيس في مجال الرقمنة		
	مؤشر 1.1.2.429 : نسبة النساء في عدد مناصب الشغل المحدثة بقطاع ترحيل الخدمات		
	مؤشر 1.2.429 : عدد مناصب الشغل المحدثة بقطاع ترحيل الخدمات		
	مؤشر 2.2.429 : عائدات قطاع ترحيل الخدمات	هدف 2.429 : تطوير الاقتصاد الرقمي - قطاع الخدمات	مسؤول البرنامج : السيدة مديرة البنيات السحابية و ترحيل الخدمات
	مؤشر 3.2.429 : عدد المقاولات الناشئة المحدثة في إطار برامج المواكبة	Développement de l'Economie Numérique – Secteur des Services	
	مؤشر 4.2.429 : عدد المجمعات التكنولوجية المحدثة في إطار برنامج الجهوية الخاص بالمجمعات التكنولوجية على مستوى الجهات الاثني عشرة للمملكة		
	مؤشر 1.1.3.429 : عدد النساء في تطور التكوين في المجال الرقمي	هدف 3.429 : تطوير المواهب الرقمية وتعزيز الإدماج الرقمي	3 أهداف
	مؤشر 1.2.3.429 : عدد المواكبات المقدمة للنساء في المجال الرقمي	Objectif 3.429 : Développement des talents et	8 مؤشرات



محاور العرض:

البرامج والمشاريع المعتمدة من طرف الوزارة

وضع الأهداف والمؤشرات

البرمجة الميزانية المتعددة السنوات

الآليات المصاحبة لتنزيل مقاربة النجاعة

قيادة تنزيل الإصلاح المالي

ثانيا:

تنزيل الإصلاح المالي بوزارة الانتقال
الرقمي وإصلاح الإدارة



تنزيل الإصلاح المالي بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

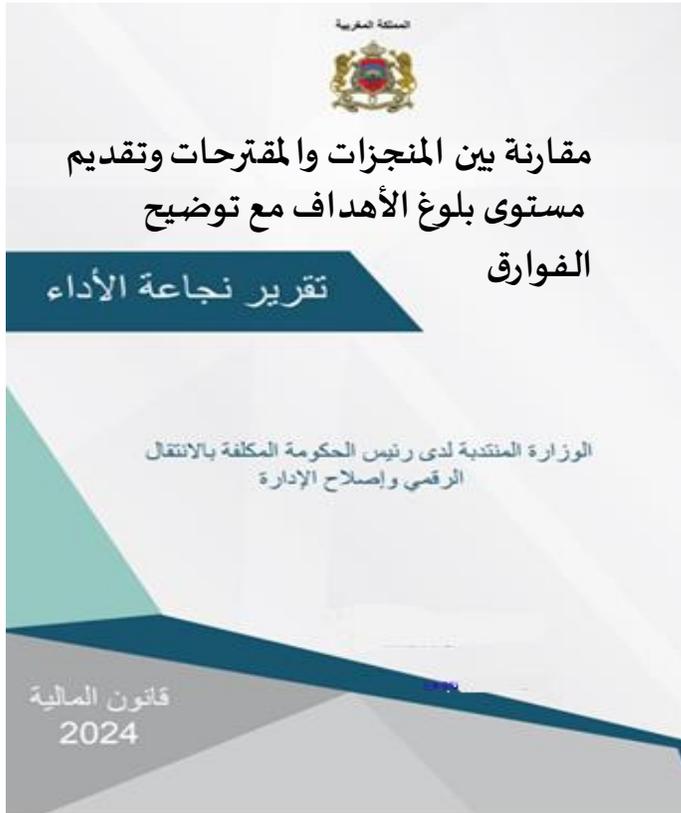


3- البرمجة الميزانية المتعددة السنوات ومشروع نجاعة الأداء وتقرير النجاعة

إعداد تقرير النجاعة الخاص بوزارة
الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

إعداد مشروع نجاعة الأداء الخاص بوزارة
الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

إعداد وثيقة البرمجة الميزانية لثلاث سنوات
PBT n+1, n+2, n+3





محاور العرض:

البرامج والمشاريع المعتمدة من طرف الوزارة

وضع الأهداف والمؤشرات

البرمجة الميزانية المتعددة السنوات

الآليات المصاحبة لتنزيل مقاربة النجاعة

قيادة تنزيل الإصلاح المالي

ثانيا:

تنزيل الإصلاح المالي بوزارة الانتقال
الرقمي وإصلاح الإدارة



تنزيل الإصلاح المالي بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة



4- الآليات المصاحبة لتنزيل مقاربة النجاعة

- وضع ميثاق التدبير لتحديد الأدوار والمسؤوليات والالتزام بنجاعة الأداء على كافة المستويات وضبط حوار تدبير البرنامج؛
- تفعيل وحدة مراقبة التدبير لتتبع بلوغ أهداف البرامج وتحقيق النتائج المرجوة منها؛
- تعيين أشخاص مرجعية في مراقبة التدبير (Référents CG) تابعين للمسؤول عن البرنامج لمساعدته في مراقبة وتتبع تنفيذ البرنامج؛
- وضع نظام للمراقبة الداخلية بغية ضبط المخاطر لضمان بلوغ أهداف البرامج وتحقيق النتائج المرجوة منها؛
- اعتماد نظام معلوماتي « e-budget2 » معد من طرف مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية خاص بالبرمجة الميزانية عن بعد؛
- افتتاح وتدقيق نجاعة الأداء من طرف هيئات وأجهزة المراقبة (المجلس الأعلى للحسابات، المفتشية العامة للمالية)؛
- تقوية دور المفتشية العامة للوزارة للقيام بافتتاح داخلي لنجاعة الأداء والسهرة على تتبع تنفيذ توصيات هيئات وأجهزة المراقبة؛
- وضع مخطط للتأسيس والتكوين المستمر لفائدة الموظفين، مسؤولين وأطر؛
- وضع خطة لقيادة التغيير.



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة



محاور العرض:

البرامج والمشاريع المعتمدة من طرف الوزارة

وضع الأهداف والمؤشرات

البرمجة الميزانية المتعددة السنوات

الآليات المصاحبة لتنزيل مقاربة النجاعة

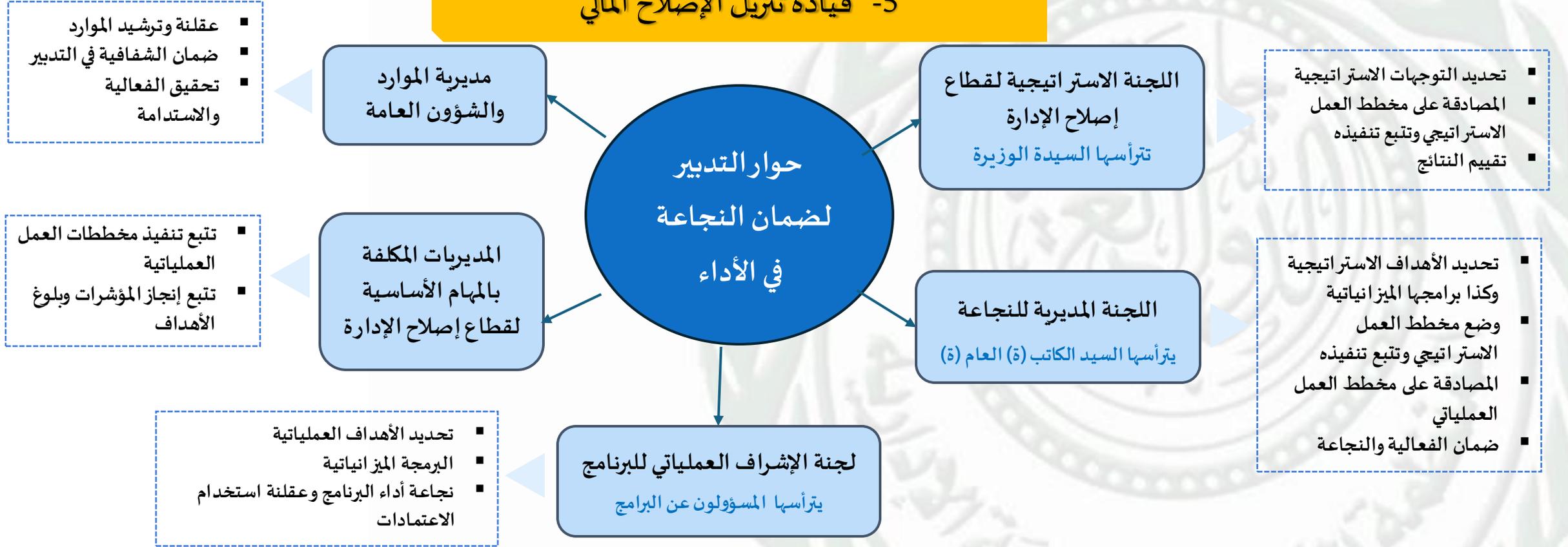
قيادة تنزيل الإصلاح المالي

ثانيا:

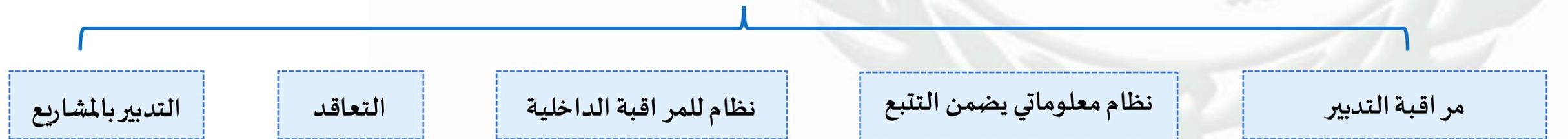
تنزيل الإصلاح المالي بوزارة الانتقال
الرقمي وإصلاح الإدارة

تنزيل الإصلاح المالي بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

5- قيادة تنزيل الإصلاح المالي



الآليات المصاحبة لضمان النجاعة في الأداء





المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة



شكرا على انتباهكم
والسلام عليكم ورحمة الله